

# قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)

المؤلف (ون): قاسم عطية علي الجندي

زليتن ، كلية الاقتصاد و التجارة ، الجامعة الاسمرية ، ليبيا ، qasem323323@yahoo.com

الملخص	
استلمت الورقة بتاريخ 2021/04/26 وقبلت بتاريخ 2021/6/27 ونشرت بتاريخ 2021/8/15	يهدف هذا البحث الى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا حيث استخدم نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استخدم كمؤشر لتطور القطاع المصرفي كما استخدم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادي في هذا البحث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) على بيانات من السلاسل الزمنية خلال الفترة (1990- 2020) وأكدت النتائج التي تم التوصل اليها ان القطاع المصرفي في ليبيا غير المتطور لم يلعب دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي - النمو الاقتصادي - نموذج ARDL	

## • المقدمة :

تلعب المصارف دوراً مهماً في النظام الاقتصادي ؛ وذلك بسبب مساهمها للحياة الاقتصادية من جميع نواحيها في المجتمع ، وإن أحد أهم وظائف المصارف هو توفير الائتمان المصرفي ، سواء كان على المستوى الفردي ، او القومي ، ونظراً للدور الكبير الذي يقوم به القطاع المصرفي في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي حيث إن القطاع المصرفي يؤدي دوراً جوهرياً في العملية التنموية من خلال الخدمات المصرفية التي يؤديها في الاقتصاد ، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية لهدف توفير التمويل اللازم للأفراد ، والمؤسسات الذين يعملون على زيادة انتاجهم ، وتحسين نوعيته ، حيث إن زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية سيعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر من أحد مؤشرات النمو الاقتصادي ، وعندما كان من الضروري وجود قطاع مصرفي متطور؛ لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، ونظراً لأهمية القطاع المصرفي في ليبيا في تحفيز النمو الاقتصادي ، ولما لهذا الموضوع من أهمية لصانعي السياسة الاقتصادية ، والنقدية ، في ليبيا وذلك لرسم السياسة الصحيحة والملائمة للاقتصاد الليبي ، تعين على الباحث قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ، وتحديد مكانة هذا القطاع . وبالنسبة لقياس أثر تطور القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2020) سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، حيث تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كمتغير تابع ، بينما التكوين الرأس مالي والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كمتغيرات مستقلة ، وهذا بهدف توضيح الاثر الكبير الذي يحدثه تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي .

## • مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

ما هو تأثير القطاع المصرفي في ليبيا على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2020)؟

## • فرضية البحث :

تنص فرضية البحث على أن تطور القطاع المصرفي له تأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا، خلال الفترة (1990 – 2020) .

## • هدف البحث :

يهدف البحث أولاً إلى قياس مدى تطور القطاع المصرفي الليبي ، و ثانياً إلى قياس تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في ليبيا .

#### • أهمية البحث :

يمثل القطاع المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية وبالتالي يعتبر من المواضيع المهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ، والنقدية في رسم السياسات الصحيحة ، و الملاءمة للاقتصاد الليبي.

#### • منهجية البحث :

تبعاً للمتطلبات التي أملاها موضوع البحث ، وطبيعة المعلومات ، استخدمنا مناهج مختلفة في معالجة مشكلة البحث ، وإثبات فرضيته ، حيث اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استخدم لوصف ظاهرة تطور القطاع المصرفي ، كذلك استخدم المنهج القياسي من أجل قياس ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث تم استخدام المنهج الحديث ؛ وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ويستند هذا النموذج إلى معادلة تحتوي على متغيرات إحداهما تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة يأتي من ضمنها مؤشر تطور القطاع المصرفي ، وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تبدأ من سنة 1990 إلى سنة 2020 أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات ، والمعلومات فقد تضمنت الرسائل والأطروحات والأبحاث والتقارير الورقية و الالكترونية وبالنسبة للإحصائيات فقد كانت من البنك المركزي الليبي ، وبيانات البنك الدولي ، وبعض المنظمات الدولية الأخرى .

#### • حدود البحث :

1 - الحدود المكانية : تمثل دراسة العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا .

2 - الحدود الزمانية : تمثل الفترة الزمنية من (1990-2020) .

#### • هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى محورين ؛ تناول الأول ماهية الائتمان المصرفي ، و النمو الاقتصادي ، وكذلك العلاقة بين الائتمان المصرفي ، و النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى استعراض مؤشرات تطور القطاع المصرفي في ليبيا أما المحور الثاني فقد تضمن الدراسة القياسية ، وتحليل النتائج .

#### • الدراسات السابقة

#### اولاً: الدراسات العربية

1 - دراسة ( خلف ، 2011 ) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، استخدم الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي ، كمؤشر للتطور المصرفي ، و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ، استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي ، وجد هذا البحث وفقاً لهذا النموذج أن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطيع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي.

2 - دراسة ( زقير ، 2015 ) في هذه الدراسة تم فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي ، خلال الفترة ( 1980 - 2014 ) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، وقد استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج القياسي ، ومنهج دراسة الحالة ، بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي ، والنمو الاقتصادي ، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنه ، طويلة الأجل ، بين المتغيرات ، بالإضافة إلى ذلك كان هناك أثر إيجابي للوغار يتم متغير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

3 - دراسة ( شرفاني ، 2017 ) بحثت هذه الدراسة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول الاعضاء في صندوق النقد العربي ، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط ، ( طريقة المربعات الصغرى OLS ) حيث كان البحث يهدف إلى بيان طبيعة العلاقة القائمة بين الائتمان المصرفي ، والنمو الاقتصادي ، المتحقق في دول عينة البحث ، خلال الفترة ( 2002 - 2014 ) حيث استخدم البحث منهج التحليل الكمي لتحقيق هذا الهدف ، وكانت النتيجة وجود علاقة طردية بين المتغيرين في تلك الدول ، و أوصت الدراسة أن يتوفر للائتمان المصرفي قدر معين من التطور في النظام المالي ؛ لكي يظهر تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي بصورة أفضل .

4 - دراسة ( وفاء ، 2019 ) بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات ، والنمو الاقتصادي في الجزائر ، خلال الفترة ( 1998 - 2017 ) وذلك باستخدام التكامل المتزامن ، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، تم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات ، ( عام وخاص و ادارات محلية ) كمتغيرات مستقلة ، تمثل الائتمانات المصرفية ، وتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي ، أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لي Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية.

5 - دراسة ( الأمين ، وآخرون ، 2020 ) تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ، خلال الفترة ( 1980 - 2018 ) ، وذلك بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في معدل التضخم ، وسعر الفائدة ، و الائتمان المصرفي ، والعرض النقدي ، بالمفهوم الواسع ، و المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي ، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، بالإضافة إلى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، باستخدام منهجية (Toda & Yamamoto) وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها على وجود علاقة إيجابية و معنوية احصائياً بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي في المدى القصير ووجود علاقة توازنه في المدى الطويل بين المتغيرات ، ماعدا معدل التضخم بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي نحو النمو الاقتصادي في المدى الطويل ما يعني أن الائتمان المصرفي الذي تحققه المصارف الجزائرية يزيد من الاستثمارات وبالتالي تساعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم زيادة وتحفيز النمو الاقتصادي.

#### ثانياً: الدراسات الأجنبية

1 - دراسة ( Krishnan Kutty , 2011 ) بحثت الدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في شمال شرق الهند ، خلال الفترة ( 1999- 2007 ) ، حيث وجدت الدراسة بأن الائتمان المصرفي الممنوح لقطاعات مختلفة ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي ، حيث كان السبب الرئيس في ذلك هو التخلف عن السداد ، وعدم وجود رقابة من قبل السلطات الحكومية

2 - دراسة ( Abam & Akeremale , 2013 ) استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في نيجيريا ، خلال الفترة ( 1970 - 2009 ) ، حيث كانت الودائع لدى البنوك التجارية وسعر الاقراض لها علاقة ايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي في حين أن عدد البنوك كان له علاقة سلبية ، ولكن غير مهمة مع الناتج المحلي .

3 - دراسة ( Hamza & Kahn , 2014 ) قامت هذه الدراسة باستكشاف تأثير أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في باكستان ، وذلك باستخدام عينة من عشرة بنوك تجارية للفترة من ( 2008 - 2012 ) ، واستخدمت الدراسة الودائع ، والسلف ، والربحية ، والفائدة ، والاستثمار ، كمقاييس لأداء البنك ، والناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي ، وكانت النتيجة أن هناك علاقة إيجابية وارتباط كبير بين مقاييس أداء البنك ، والنمو الاقتصادي ، كما أوصت الدراسة بتحسين السياسة في القطاع المصرفي من أجل التنمية الاقتصادية في باكستان .

4 - دراسة ( Tongurai & Vithessonthi , 2018 ) حاولت هذه الدراسة معرفة تأثير تطور القطاع المصرفي على التغيرات في الهيكل الاقتصادي ، والنمو ، حيث ترى هذه الدراسة بأن تطوير القطاع المصرفي له تأثيرات متباينة على تنمية القطاع الصناعي ، وتنمية القطاع الزراعي ، وتختبر الدراسة ما اذا كان الهيكل الاقتصادي والنمو يعززان تنمية القطاع المصرفي ، ولاختبار الفرضية أخذت الدراسة عينة من جميع البلدان في العالم خلال الفترة ( 1960 - 2016 ) ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير القطاع المصرفي له تأثير سلبي على تنمية القطاع الزراعي ، ولكنه لا يؤثر على تنمية القطاع الصناعي ، كما توصلت الدراسة إلى أن التأثير السلبي لتنمية القطاع المصرفي على تنمية القطاع الزراعي لا يكون إلا في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من تنمية القطاع المصرفي .

وبالنسبة لهذا البحث فيسعى الباحث من خلاله محاولة فحص أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ( 1990-2020) والذي يستند إلى وصف وتحليل السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج القياسي.

## ❖ المحور الاول

**اولاً: ماهية الائتمان المصرفي :** الائتمان معناه إجراء مبادلة قيمة آجلة بقيمة عاجلة وبعبارة أخرى تكون أمام ظاهرة " ائتمان " اذا ما قدم شخص لآخر شيئاً في صورة سلعة أو خدمة معينة في الحال لكي يحصل في مقابلها على شيء مماثل في المستقبل ( قناوي ، 2005 ، ص155 )

ويعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تنوعت وتعددت مصادر الإيرادات الأخرى ، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ، ولكنه في نفس الوقت يعتبر استثمار إلا أنه تحيط به الكثير من المخاطر وذلك بسبب القروض ، و التسهيلات المتعثرة ، وإن منح الائتمان يتم وفق مجموعة من القواعد والمعايير والمتمثلة في توفير عنصر الأمان لأموال المصرف ، ودراسة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع بالإضافة الى الإطار التشريعي ، والقانوني وفي ضوء هذه الاسس والمعايير يضع المصرف سياسته الائتمانية وحسب حاجة الاقتصاد إلى الائتمان المصرفي، لتحقيق النمو الاقتصادي المرجو( الدغيم ، الامين ، 2006 ، ص194-196 ) .

وعليه فان وظيفة الائتمان ذات اهمية قصوى على مستوى النشاط الاقتصادي وانشطة الاجهزة المصرفية للدور الذي تقوم به من حيث توفير الاموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية ( الدوري ، 2006 ، ص73 ) .

ويمكن تصنيف الائتمان على النحو التالي :

أ – الائتمان حسب الغرض منه :

1 – الائتمان الاستثماري : وهو عبارة عن القروض التي يحصل عليها المستثمرون من اجل انشاء مشروعات استثمارية ذات راس مال كبير.

2 – الائتمان التجاري : وهو متعلق بتمويل العمليات التجارية ، وعمليات التسويق ، حيث لا يستطيع التاجر تغطية هذه العمليات من راس ماله فيضطر إلى الحصول على قرض لفترة محددة تنتهي بانتهاء الصفقة الواحدة والتي لا تستغرق بضعة شهور قليلة ، و الأداة التي تستخدم للحصول على الائتمان ، هي الكمبيالات والسندات الأدينة .

3 – الائتمان الاستهلاكي : وهو الائتمان الذي يعقده الأفراد للحصول على احتياجاتهم من السلع المعمرة ، والنصف معمرة ، وغالباً ما يأخذ هذا الائتمان شكل البيع بالتقسيط ، حيث يتم بيع السلعة لمدة محددة ، مقابل نسبة زيادة في ثمن البيع عن البيع الحاضر.

ب – الائتمان حسب أجله :

1 – الائتمان طويل الأجل : وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ، ويختص عادة بالمشروعات الاستثمارية ذات الكثافة الرأسمالية.

2 – الائتمان متوسط الأجل : وهو الذي لا تزيد مدته عن سنة واحدة ، ويختص بالعمليات الجارية الخاصة بالصفقات التجارية .

ج – الائتمان حسب الشخص المقترض :

1 – ائتمان خاص : وهو ما يتم عقده ما بين الأشخاص الطبيعيين أو أشخاص غير طبيعيين وأشخاص اعتبارية ، ويقوم هذا الائتمان على الثقة المتبادلة ما بين المقرض ، و المقترض .

2 – ائتمان عام : وهو الائتمان الذي تكون فيه الدولة أحد أطرافه ويمثلها شخص عام ، وتتحصل عليه الدولة من البنوك التجارية أو الأفراد .

د – الائتمان حسب نوع الضمان المقدم من المدين :

1 – ائتمان أشخاص : ويكون في هذه الحالة الضمان للقرض هو سمعة ونزاهة الشخص المقترض ، ومدى ملاءمته مالياً، واحواله داخل السوق .

2 – ائتمان عيني : في هذا النوع يقوم المقترض بتقديم شيء عيني كضمان لسداد قيمة القرض ، وفي حالة عجز المقترض عن سداد دينه يكون للدائن حق الامتياز في الحصول على حقه كاملاً قبل أي دائن آخر.

إن أهمية الائتمان المصرفي يأتي من تأثيره على مكونات الدخل القومي سواء الادخار، او الاستثمار، والاستهلاك نتيجة لوجود العلاقة الطردية بين مستوى الدخل، ومعدل إنشاء الائتمان فالسرعة التي يزداد بها نمو الاقتصاد تعتمد على نسبة من الدخل القومي وبالتالي يكون لزاماً توفر مؤسسات مصرفية كفوة قادرة على تجميع المدخرات مثل قبول ودائع التوفير، والودائع الثابتة، بهدف توفير موارد للائتمان ، وتوجيهها للقطاعات التي تحقق النمو الاقتصادي . كما إن الائتمان المصرفي يؤثر في الاستثمار لذا لا بد من اختيار أي من المجالات الاستثمارية التي تزيد من القوة الانتاجية للاقتصاد ، فعندما تقوم المصارف بتجميع المدخرات ، وذلك بهدف منح الائتمان ، فهي بذلك تحد من الاستهلاك وتزيد من الاستثمار عند مستوى معين من الدخل.

#### ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي و أهميته

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، مثل الزراعة ، والصناعة ، وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة ، وقيمة السلع ، والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج ( ميلود ، 2014 ، ص 8 ).

كما إن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع ، والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد ، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة ( خشيب ، 2015 : [www.alukah.net](http://www.alukah.net) ).

وعادة ما يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد ، وهناك مقاييس أخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وسرعة تراكم رأس المال المادي ، وهناك عاملان هامان يجب مراعاتهما في عملية تحقيق النمو أولهما أن يكون النمو أكبر من زيادة عدد السكان ؛ بحيث ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل للفرد. وثانيهما إن الزيادة لابد أن تكون حقيقية.

#### ثالثا : العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي ، و النمو الاقتصادي ، من بينها دراسة (Schumpeter , 1934) حيث أوضح أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي ، من خلال جمع وإعادة توجيه الأموال ، نحو المشاريع الابتكارية وأضاف ( تتمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين أصحاب المشاريع من شراء المنتجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين وبالتالي إجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديدة (Schumpeter , 1934 , p.10) ).

ويمكن توضيح الطريقة التي يؤثر بها الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي كالتالي :

عندما ينمو الائتمان المصرفي ، يزداد إقبال المستهلكين على الاقتراض ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل أكبر حيث يؤدي زيادة الاستهلاك والاستثمار إلى توفير فرص العمل وبالتالي يزداد كل من الدخل و الأرباح ومن ثم وجب على السلطات العامة اهتماما أعمق بهذا القطاع من خلال اتباع سياسة نقدية معينة تسمح للمصارف بتطبيق إجراءات تؤدي الى توفير التمويل اللازم للأفراد و المؤسسات الذين يعملون على زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته.

كما أن إجراء تحليل لتوزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها مثل قطاع الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، وغيرها يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه الى التوسع وأيها يتجه نحو الانكماش أو يثبت على حاله مؤكداً أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل جهاز مصرفي معين في تاريخ ما، يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حجم النشاط الاقتصادي ، لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه إلى التوسع الاقتصادي ، والنقدي ، مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام ، لذلك يعتبر الائتمان المصرفي أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي ( الماخي ، 2017 ، ص 28-29 ).

#### • رابعا : مؤشرات التطور المصرفي في ليبيا

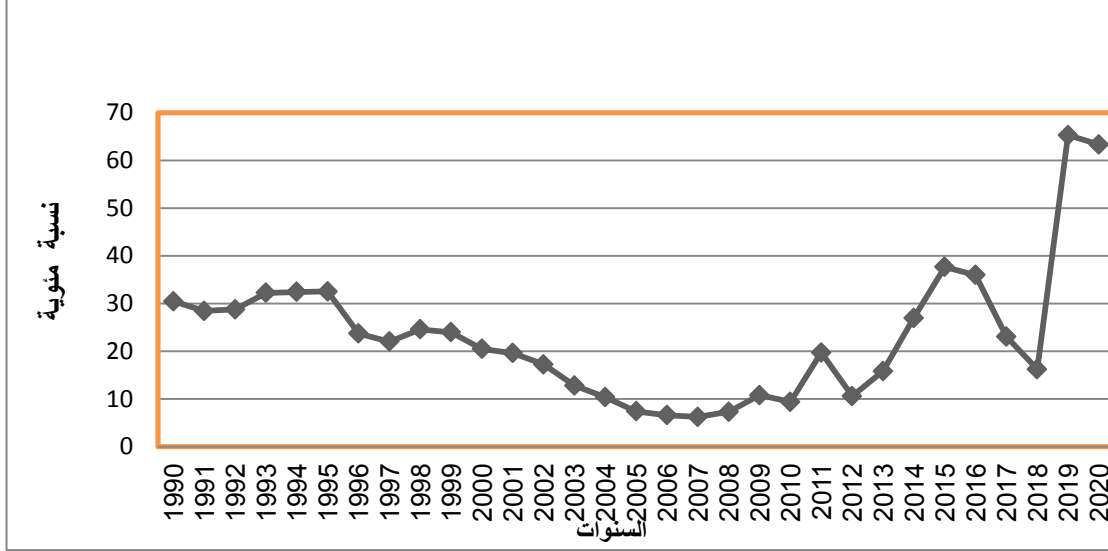
إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد إلا أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفته بأنه تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية كفوءة ( ESCWA , 2005 , P22 ).

إن البنوك التجارية تقوم بوظائف أساسية في الاقتصاد ، وأهمها جمع المدخرات ، ومنح الائتمان بالإضافة الى مراقبة المديرين ، وإدارة المخاطر ، وتسهيل عملية التبادل وبالتالي فإن درجة تطور القطاع المصرفي في أي بلد ما يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف ، على تقديم الوظائف سالف الذكر بشكل ممتاز ، حيث تعتبر معرفة درجة

التطور المصرفي مهمة جدا وذلك لأجل تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية.

إن عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التطور المصرفي تختلف من باحث إلى آخر، وسوف نركز هنا على مجموعة من المؤشرات وهي :

#### 1 - نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي :



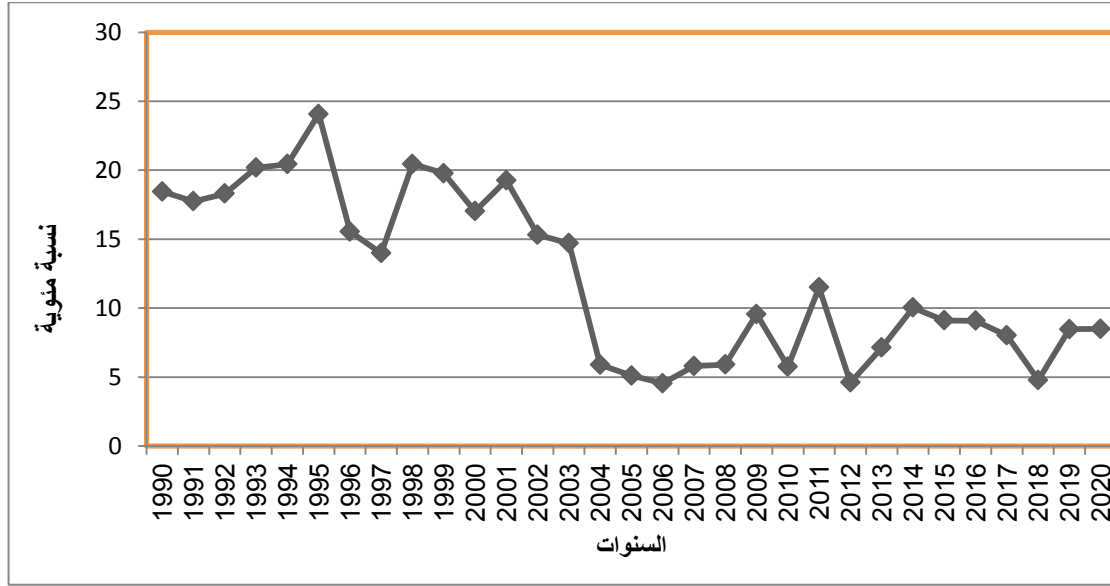
الشكل رقم (1) نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد ، حيث إن هذا المؤشر استخدم بشكل واسع في الأدبيات ، لقياس كفاءة المصارف التجارية ، من خلال منح القروض إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية ، كما يشير بعض الكتاب إلى أن " هذا المؤشر يقيس درجة انخراط النظام المصرفي في تقديم تسهيلات ، وقروض ، للقطاع الخاص ، لذا فإنه يعطي انطبعا عن مدى تطور هذا النظام ، خصوصا في عمليات جمع المعلومات ، ومراقبة المديرين، وتسهيل عمليات التبادل ، وتنوع المخاطر " ( الكشي ، 2001 ، ص86).

أي زيادة في نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ، تعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ، ومدى توسع الخدمات المالية ، كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد. ( خلف ، 2011 ، ص184).

بالنسبة إلى ليبيا ومن خلال الشكل (1) يكشف بأن التطور المصرفي في ليبيا وفقا لهذا المؤشر قد انخفض بشكل حاد من 30 % عام 1990 إلى 6.2 % عام 2007 وذلك بسبب انخفاض مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في النشاط الاقتصادي ، حيث توجهت الدولة إلى تحديث البنية التحتية ، وسداد الدين العام ، أما خلال الفترة (2009-2020)، عرف هذا المؤشر تحسنا ملحوظا مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض .

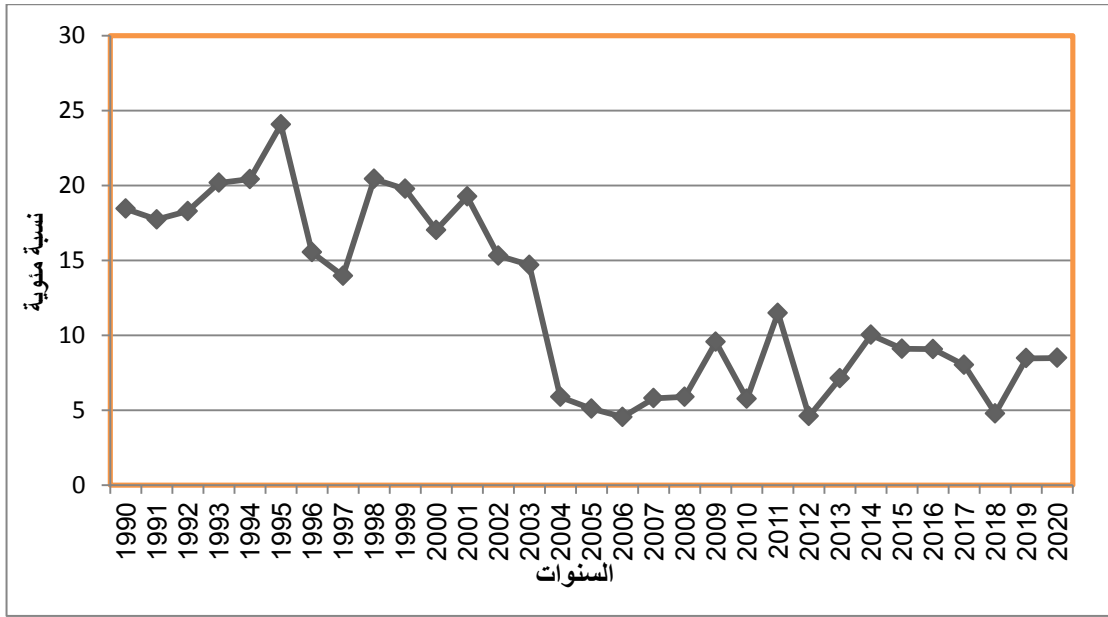
## 2 - نسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي :



الشكل رقم (2) نسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي

هذا المؤشر يعطي صورة أكثر وضوحاً على تطور القطاع المصرفي ، حيث يقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية لفترات طويلة والتي تعتبر مهمة جداً للمصارف ، للقيام بمنح قروض لفترات زمنية أطول والتي بدورها تعتبر مهمة؛ جداً لتمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل في الاقتصاد ، حيث نلاحظ من الشكل (2) انخفاضاً كبيراً لهذا المؤشر طول فترة الدراسة ، لعدة أسباب منها : " تخفيض سعر إعادة الخصم الذي ظل ثابتاً منذ عام 1963 الى عام 2004 والبالغ 5% الا أن البنك المركزي بعد عام 2004 قام بتخفيض سعر إعادة الخصم ، وذلك لمعالجة الضغوط الانكماشية ، حيث تم تعديل سعر إعادة الخصم لأكثر من مرة للتأثير على الائتمان المحلي ، والسيولة المحلية ، إلا أن التأثير ظل محدوداً للغاية وفي عام 2005 تم تحرير إعادة أسعار الفائدة الدائنة ( على الودائع) ، وترك تحديدها للتفاوض بين المصرف و الزبون ، وفي نفس الوقت تم تحديد أسعار الفائدة المدينة ( على القروض) ، وتحديدها بما يعادل سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي إلى 2.5% كذلك تم في عام 2007 تحرير أسعار الفائدة المدينة وترك مسألة تحديدها لمجالس إدارات المصارف التجارية ، " (مصرف ليبيا المركزي ، 2010 ، ص 16) . بالإضافة إلى فترة الحصار التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، فلم يؤثر ذلك ليس فقط على ادخار الأفراد وإنما على استهلاكهم أيضاً وارتفاع معدل التضخم المستورد.

## 3- نسبة النقود بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي :

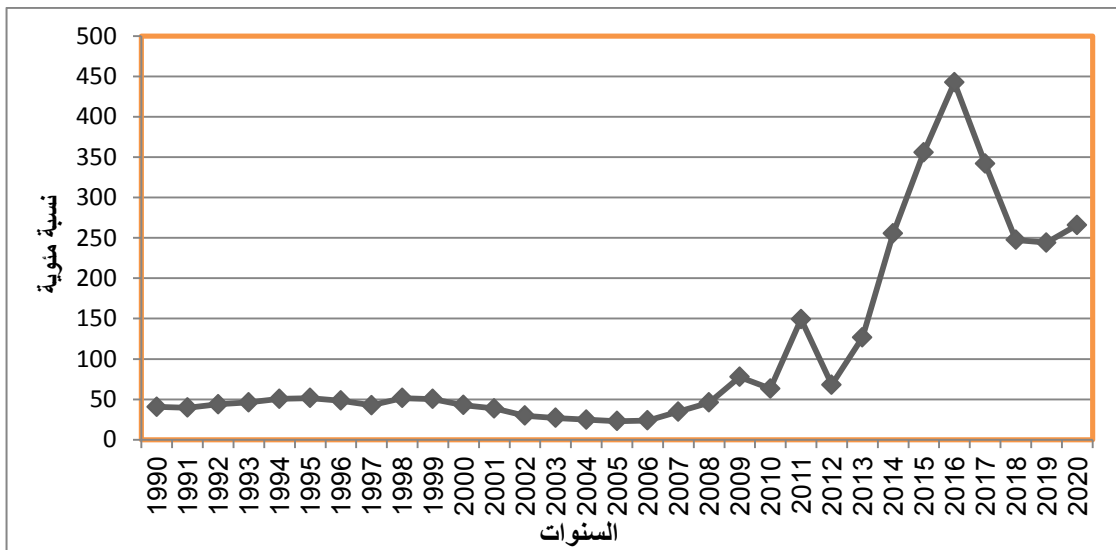


الشكل رقم (3) نسبة النقود بالمعنى الواسع M2 الى الناتج المحلي الاجمالي

يعكس هذا المؤشر درجة النقدية في الاقتصاد ، وقد استخدم هذا المؤشر في كثير من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي ، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر، واستخدامه الواسع ، إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور القطاع المصرفي في الدول النامية؛ لأن نسبة كبيرة من المجمع النقدي (M2) هي عملة خارج القطاع المصرفي ، وهو الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية (زقير ، 2015 ، ص 254).

ومن خلال الشكل (3) نلاحظ الانخفاض الحاد في هذا المؤشر من 24 % عام 1995 الى 4.5 % عام 2013 ، وبشكل عام لم يتجاوز المتوسط ، ما نسبته 12.22 %، طيلة فترة الدراسة ، وهي نسبة منخفضة تدل على ضعف الخدمات المصرفية ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها ليبيا، كذلك إلى عدم ثقة الجمهور في المصارف الحكومية ، مما أدى إلى الاكتناز، والتعامل في السوق السوداء، وتفضيل التعامل النقدي، مما أدى إلى عدم قدرة القطاع المصرفي في تعبئة المبالغ، وتوجيهها إلى قروض منتجة.

## 4 - نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي :



الشكل رقم (4) نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي



يقيس هذا المؤشر قدرة البنوك على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة ، مثل الودائع تحت الطلب، و ودائع التوفير، و ودائع الأجل أي أن هذا المؤشر يعكس المقدرة الإجمالية للبنوك في جذب المدخرات. ( خلف ، 2011 ، ص183). كما يشير هذا المؤشر إلى الميل المتوسط للودائع المصرفية، ويستخدم قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية، وتطورها خلال الزمن، ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية، والنتائج المحلي، حيث يعكس قدرة فاعلية البنوك التجارية في جذب الودائع ، وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي(مصيطفى ، 2006 ،ص77).

وبالنظر إلى الشكل (4) نلاحظ قيمة هذا المؤشر شبة مستقرة إلا أنها لم تتجاوز في المتوسط 42 % خلال الفترة (1990-2010) ولكن أخذت اتجاها تصاعديا منذ بداية عام 2011 . لترتفع وتصل أقصى قيمة لها عام 2016 والتي بلغت 442 % ثم عرفت اتجاها تنازليا لتهبط إلى مستوى 243 % عام 2019 . إن الزيادة الحادة في إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 لا يعني حدوث تطور حقيقي في القطاع المصرفي الليبي وإنما هي زيادة ناتجة عن ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 25 % بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الاعتمادات المستندية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج ضعف البنوك الليبية في مجال تعبئة الودائع والذي يمكن أن يعزى للأسباب الآتية :

أ – ضعف الثقة في القطاع المصرفي ، بسبب أزمة السيولة ، ناهيك عن الاختلاسات العمومية ، كل هذا شكل عاملا مثبطا على الادخار داخل البنوك ، والتحول نحو أنواع أخرى من الادخار على شكل عقارات.

ب – انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع

ج – افتقار المنظومة المصرفية إلى أوعية ادخارية ذات عوائد جذابة من شأنها تحفيز الجمهور على تحويل أمواله المكتنزة الى شكل ودائع في البنوك .

د – الوازع الديني الذي لعب دورا في ابتعاد المدخرين عن التعامل مع البنوك في ظل نقص عدد البنوك الاسلامية .

## ❖ المحور الثاني

### اولا : الدراسة القياسية وتحليل النتائج

أ – منهجية الدراسة : استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المطور من قبل (Pesaran & others 2001) ويعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Engle and Granger 1987) بحيث يمتاز هذا النموذج عن النماذج الأخرى بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية من نفس درجة التكامل وإنما يشترط ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية ، كما أن هذا النموذج يأخذ عدداً كافياً من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج ، كما أن هذا النموذج يعتبر ملائماً للدراسات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة ، حيث استخدمنا في هذه الدراسة عينة بها (27) مشاهدة (1990-2020) حيث تم اختيار المتغيرات التالية :

GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

INV : التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي

CPS : الائتمان الى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن تطور القطاع المصرفي وستأخذ الدراسة النموذج التالي

$$GDP = F(CPS , INV) \text{-----}(1)$$

ويمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي

$$GDP = c + \sum_{i=1}^p B1\Delta GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^p B2\Delta INV_{t-1} + \sum_{i=1}^p B3\Delta CPS_{t-1} + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 INV_{t-1} + \lambda_3 CPS_{t-1} + \text{et} \text{-----} (2)$$

ومن النموذج (2) فان النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بقيمة فترات الابطاء لي  $\Delta GDP_{t-1}$  وكذلك بالقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة ( $\Delta CPS_{t-1}$  ،  $\Delta INV_{t-1}$ ) أما المعاملات ( $B1, B2, B3$ ) فتمثل

معاملات المدى القصير أما ( $\lambda_1$  ،  $\lambda_2$  ،  $\lambda_3$ ) فتمثل معاملات المدى القصير و et يمثل حد الخطأ.

ب - النتائج التطبيقية :

▪ اختبار جذر الوحدة : (Unit Root Test)

الجدول رقم (1) يوضح اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (Augmented Dickey Fuller) (ADF)					المتغيرات
عند الفرق الأول 1 st Difference			عند المستوى Level		
درجة التكامل	P-Value	T-Statistic	P-Value	T-Statistic	
I(1)	0.000	-8.8809	0.5085	-0.4563	GDP
I(1)	0.2704	0.6842	0.6842	0.03612	CPS
I(1)	0.000	-6.625667	0.4363	-0.62924	INV
اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (Phillips – Perron)(p.p)					
عند الفرق الأول 1 st Difference			عند المستوى Level		المتغيرات
درجة التكامل	P-Value	T-Statistic	P-Value	T-Statistic	
I(1)	0.0000	-8.8809	0.3691	-0.78149	GDP
I(1)	0.0000	-5.7749	0.7196	0.141093	CPS
I(1)	0.0000	-6.98201	0.4973	-0.48509	INV

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

يهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية، وسيتم الاعتماد على اختبار كل من (Augmented Dickey Fuller) (ADF) واختبار (Phillips – Perron)(PP)، ومن خلال الجدول (1) نلاحظ قبول فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة لكل متغيرات الدراسة، وبالتالي فهي متغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0) ولكن في حالة أخذ الفرق الأول تبين أن كل المتغيرات لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات متكاملة عند الفرق الأول I(1) وعند مستوى معنوية 5%.

▪ اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال جذر الحدود (Bounds Test)

الجدول رقم (2) اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.50002	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

سوف نقوم باختبار الفرضية التالية :

$$\{ H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0 \}$$

$$\{ H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0 \}$$

ويتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية : إذا كان قيمة F-Statistic المحسوبة أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت F-Statistic المحسوبة أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت F-Statistic المحسوبة تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار وبالتالي نكون في منطقة الشك.

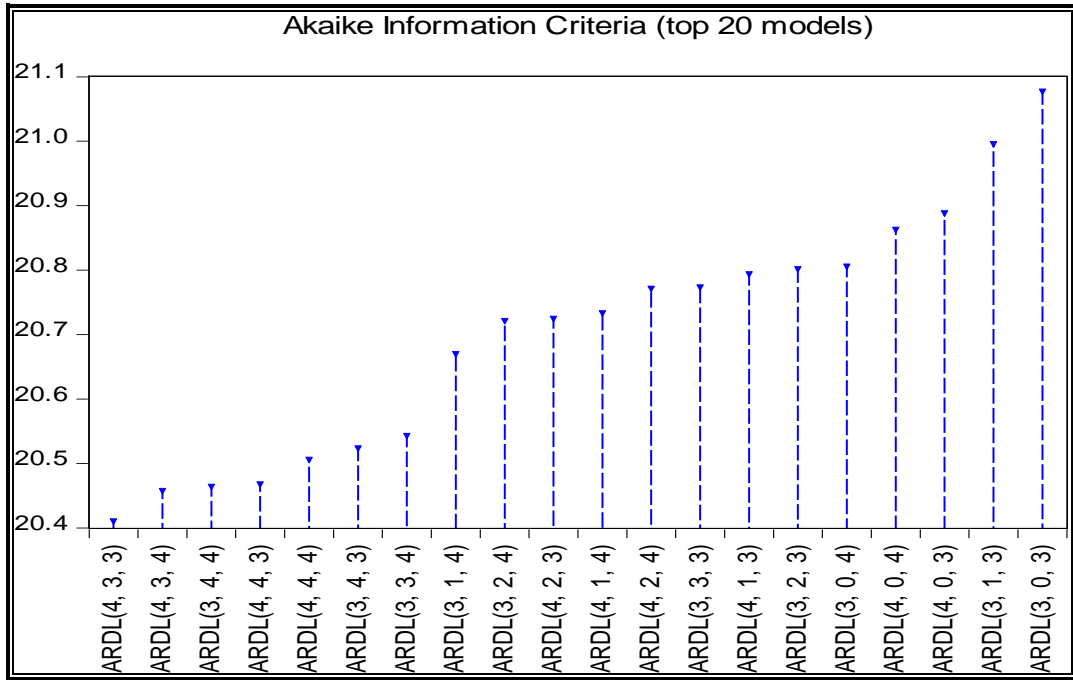
K : يمثل عدد المتغيرات المستقلة

وبالنظر إلى الجدول (2) نلاحظ قيمة (F) والتي تساوي F=15.5 وهي أكبر من جميع حدود

الدرجة عند مختلف درجات المعنوية وبالتالي نرفض فرض العدم ، ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ، والمتغيرات المفسرة له ، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقاً لمنهجية (ARDL) .

■ تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)



الشكل رقم (5) اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

بالاعتماد على معيار (Akaika information criteria) تم تحديد فترات الإبطاء والتي يوضحها الشكل (5) وتبين أن النموذج (ARDL) (4,3,3) هو النموذج الأمثل حيث يتبين من الجدول (3) نتائج التقدير فكانت القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل  $R^2 = 95\%$  وكفاءة النموذج .

ككل والذي تعكسه معنوية القيمة الاحصائية لاختبار F=48.7 كما أظهرت النتائج اختبار D.W=1.9 والذي يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

## الجدول رقم (3) تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 02/27/21 Time: 22:53				
Sample (adjusted): 1994 2020				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INV CPS				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.122477	0.184207	-0.664885	0.5169
GDP(-2)	0.585992	0.217488	2.694366	0.0174
GDP(-3)	-0.957961	0.177586	-5.394347	0.0001
GDP(-4)	-0.360883	0.130204	-2.771672	0.0150
INV	1.567736	0.379151	4.134862	0.0010
INV(-1)	-0.677014	0.714838	-0.947087	0.3597
INV(-2)	0.328990	0.771404	0.426483	0.6762
INV(-3)	4.142767	0.930370	4.452819	0.0005
CPS	-38.43315	159.5818	-0.240837	0.8132
CPS(-1)	-559.9710	184.2730	-3.038811	0.0088
CPS(-2)	637.4153	524.6628	1.214905	0.2445
CPS(-3)	-1403.276	544.1368	-2.578903	0.0219
C	51021.39	9988.559	5.107983	0.0002

R-squared	0.976648	Mean dependent var	39990.69
Adjusted R-squared	0.956631	S.D. dependent var	26959.56
S.E. of regression	5614.374	Akaike info criterion	20.41023
Sum squared resid	4.41E+08	Schwarz criterion	21.03415
Log likelihood	-262.5381	Hannan-Quinn criter.	20.59576
F-statistic	48.79248	Durbin-Watson stat	1.919673
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

■ تقدير العلاقة طويلة الاجل

#### الجدول رقم (4) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	2.890313	0.178536	16.18900	0.0000
CPS	-735.3224	134.9776	-5.447737	0.0001
C	27499.92	4108.705	6.693087	0.0000
EC = GDP - (2.8903*INV -735.3224*CPS + 27499.9209 )				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل أي التكامل المشترك بين متغيرات النموذج والتي تم التأكد منها من خلال اجراء اختبار (Bounds Test)، نذهب إلى الخطوة الثانية من التحليل عند هذه النقطة تم تقدير المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الاجل والتي يوضحها الجدولين (4) و(5) على التوالي.

في الخطوة الثانية من التحليل نقوم بقياس العلاقة طويلة الاجل للنموذج ، حيث إن النتائج في الجدول (4) تكشف بأنه يوجد علاقة عكسية في الأجل الطويل بين تطور القطاع المصرفي ، والنمو الاقتصادي في ليبيا. تطور القطاع المصرفي أثر سلباً على النمو الاقتصادي كما تشير إليه الإشارة السالبة للمتغير (CPS)، هذا يؤكد على

أن المستوى الضعيف للتطور المصرفي في ليبيا لم يشجع النمو الاقتصادي، إن ضعف هذه العلاقة يخالف ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وذلك بوجود علاقة قوية بينهما، إن النتيجة المتوصل إليها ليست بغريبة على العكس، حيث إن بعض الدراسات السابقة توصلت إلى نفس النتيجة، إلا أنه لا يمكن الجزم بعدم أهمية تطور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، وإنما هذه النتيجة عبرت عن إهمال القطاع المصرفي، كمحرك للنمو الاقتصادي، والاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النفط كما هو الحال في ليبيا. أما متغير التكوين الراس مالي الاجمالي أخذ الإشارة الموجبة، وهذا يعني أن حجم الاستثمار أثر بشكل معنوي في النمو الاقتصادي في ليبيا.

▪ تقدير العلاقة قصيرة الأجل

#### الجدول رقم (5) تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 02/27/21 Time: 23:05				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.732852	0.131640	5.567093	0.0001
D(GDP(-2))	1.318844	0.215567	6.118022	0.0000
D(GDP(-3))	0.360883	0.096446	3.741808	0.0022
D(INV)	1.567736	0.319815	4.902006	0.0002
D(INV(-1))	-4.471757	0.476692	-9.380802	0.0000
D(INV(-2))	-4.142767	0.797416	-5.195242	0.0001
D(CPS)	-38.43315	128.5731	-0.298921	0.7694
D(CPS(-1))	765.8604	151.3388	5.060570	0.0002
D(CPS(-2))	1403.276	446.6004	3.142128	0.0072

CointEq(-1)*	-1.855329	0.213828	-8.676740	0.0000
R-squared	0.960506	Mean dependent var		1046.263
Adjusted R-squared	0.939598	S.D. dependent var		20730.76
S.E. of regression	5094.962	Akaike info criterion		20.18801
Sum squared resid	4.41E+08	Schwarz criterion		20.66795
Log likelihood	-262.5381	Hannan-Quinn criter.		20.33072
Durbin-Watson stat	1.919673			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

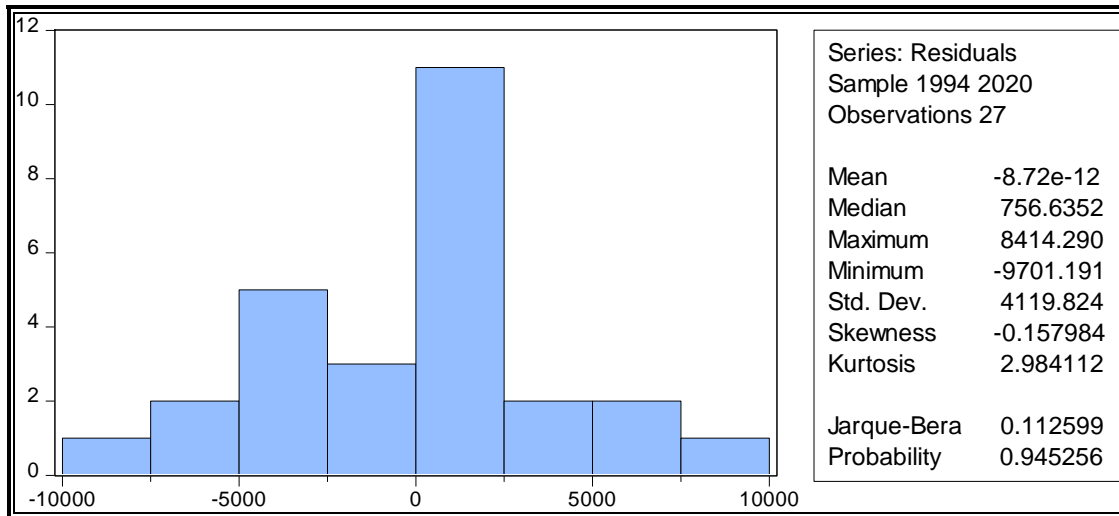
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير فقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model) (ECM) والجدول (5) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ هذه النتائج تشير إلى أنه في الأجل القصير تطور القطاع المصرفي أثر سلبي في النمو الاقتصادي، كما تشير إليه إشارة المتغير (CPS)، بالإضافة إلى أنه يرتبط بعلاقة غير معنوية إحصائياً بالمتغير التابع، وبالتالي فإن حجم إشارة المعلمة الخاصة به لا معنى لها في الأجل القصير، هذا مرة أخرى يؤكد على عدم أهمية القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي الليبي، وقد يعود ذلك عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان، حيث تتلقى قطاعات أقل إنتاجية على حصة كبيرة من الائتمان، أما معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)^*$  سالب (-1.8) ومعنوي ( $p=0.0000$ ) أصغر من 5% وعليه فإن ما قيمته 1.8 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة الزمن. باختصار إن النتائج اعلاه قد كشفت بأن تطور القطاع المصرفي الضعيف لم يكن له دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك خلال الفترة (1990-2020)، وبالتالي نرفض فرضية البحث، و لهذا السبب فإن الفرضية الصفرية تعتبر مقبولة والتي تعني أن تطور القطاع المصرفي لم يكن عاملاً محفزاً أو مهماً في تطوير التنمية الاقتصادية في ليبيا.

#### ■ اختبارات التشخيص للنموذج المقدر :-

1 - اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر :

الشكل رقم (6) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي حيث اختبار (Jarque-Bera) أكد قبول فرضية العدم بخضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.94) للاختبار وهي أكبر من 5% كما هو واضح بالشكل.

2 - كشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير

#### الجدول رقم (6) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.018924	Prob. F(2,12)	0.9813
Obs*R-squared	0.084892	Prob. Chi-Square(2)	0.9584

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

نلاحظ من الجدول (6) ان قيمة (F) الاحتمالية والتي تساوي (0.98) أكبر من 5% ومن هنا نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي في النموذج.

3 - كشف اختبار عدم ثبات التباين

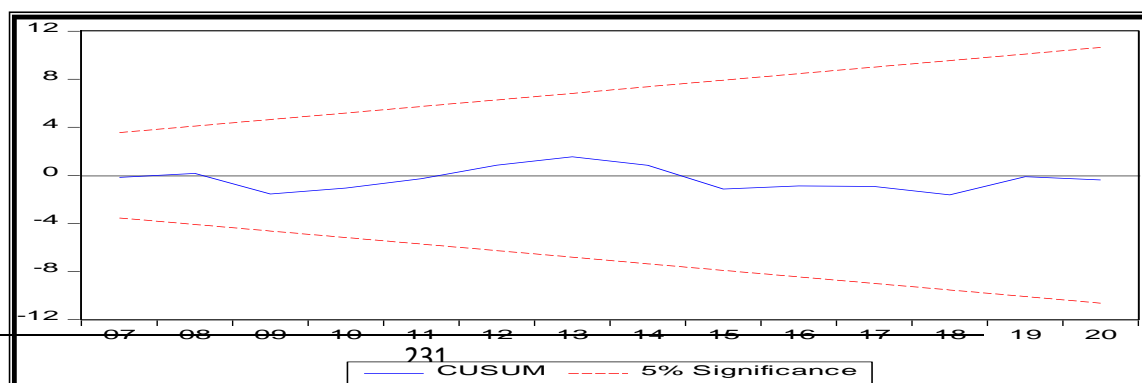
#### الجدول رقم (7) اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.007333	Prob. F(1,24)	0.9325
Obs*R-squared	0.007941	Prob. Chi-Square(1)	0.9290

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (Eviews10)

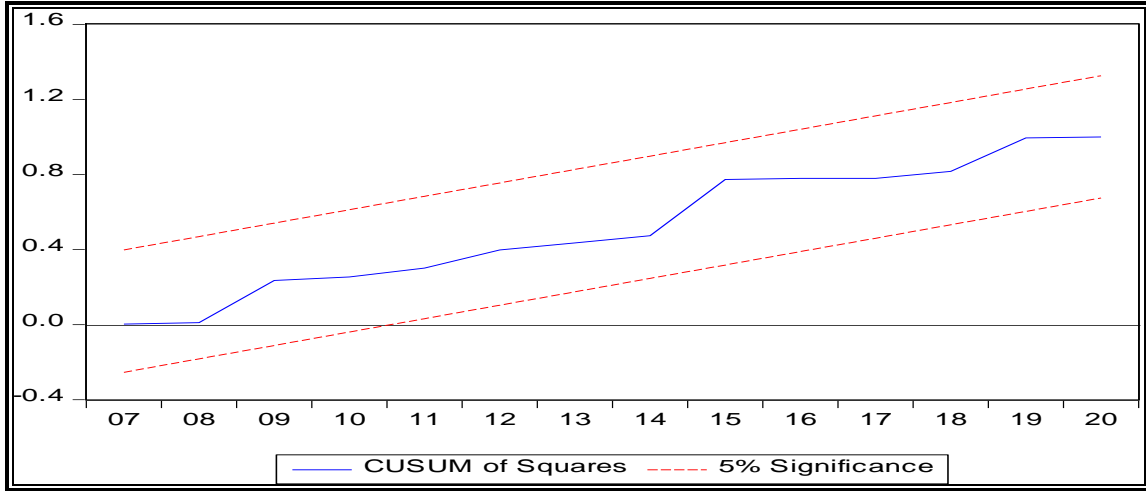
أكد اختبار الكشف عن عدم ثبات التباين كما هو موضح بالجدول (7) خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين حيث إن القيمة الاحتمالية (0.93) لاختبار (F) وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم أي بعدم اختلاف التباين لسلسلة البواقي.

4 - اختبار المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي (Cusum squares test and cusum test) يعدان هذان الاختباران من أهم الاختبارات المستخدمة في التأكد من وجود تغيرات هيكلية في البيانات، وكذلك مدى استقرار، وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل حيث يوضح الشكلين (7) (8) تحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، إذ وقع الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي ومربع المجموع التراكمي داخل الحدود الحرجة وبالتالي يكون هناك استقرار وانسجام في النموذج بين النتائج في الأجل القصير والطويل.





### الشكل (7) اختبار الكشف عن الاستقرار الهيكلي للنموذج



الشكل (8) اختبار كشف استقرار المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل

### الاستنتاجات :

من هذا البحث وجد بأن القطاع المصرفي الليبي غير متطور، وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس التطور المصرفي، وتتمثل في نسبة إجمالي الودائع، الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي، والائتمان إلى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تم التوصل أيضا بأن القطاع المصرفي غير المتطور لم يتمكن من القيام بدور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990- 2020).

### التوصيات :

- 1 - إنشاء مكاتب استشارية لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة للاقتصاد، فعدم مساهمة نسبة القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم فاعلية تلك القروض.
- 2 - تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ، ومتنوعة تغطي كافة الرغبات التي ينشدها المستثمرون، لتكون منافسة لنظيرتها الأجنبية وذلك من خلال عرض لمنتجات مالية إسلامية خالية من الربا حيث إن ندرة هذا النوع من المنتجات في مجتمع مسلم قد يكون السبب الأول في تثبيط النمو الاقتصادي.
- 3 - يجب أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة لبياناتها المالية عند استحقاقها من أجل خفض معدل اختلاس أموال الجهات العامة.
- 4 - تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا.
- 5 - تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- 1 - قناوي ، عزت ، (2005) ، أساسيات في النقود والبنوك ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الفيوم ، مصر .
- 2 - الدغيم ، عبد العزيز ، الأمين ، إيمان ، (2006) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، بالتطبيق على المصرف السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 28، (3) : 194-196 .
- 3 - الدوري ، زكريا ، (2006) ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- 4 - ميلود، وعيل، (2014) ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، و سبل تفعيلها حالة : (الجزائر، مصر ، السعودية)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- 5 - خشيب، جلال ، (2015) ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، [www.alukah.net](http://www.alukah.net)
- 6 - الماحي ، الشاذلي ، (2017) ، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999 - 2015)، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة النيلين ، السودان.
- 7 - الكشي، عيد ، (2001) ، تطور النظم المصرفية واثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة افاق اقتصادية، 22 ، (86) .
- 8 - زقير عادل ، (2014-2015) ، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
- 9 - مصيطني عبداللطيف ، (2006) ، دور البنوك وفعاليتها في تمويل الاقتصاد الجزائري - حالة الجزائر ، مجلة الباحث، (4) : 77 .
- 10 - مصرف ليبيا المركزي ، (2010) ، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، طرابلس

### ثانياً : المراجع الاجنبية

- 1 - Schumpeter, J. A. (1934). The Theory of Economic Development . Cambridge Mass, Harvard University Press. , p108.
- 2- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), (2005), *Economic Trends and Impacts : Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue No.3. United Nations, New York*
- 3 - A.O. Abam\* O.C. Akeremale ,(2013) , Multivariate Analysis of the Impact of the Commercial Banks on the Economic Growth , *Journal of Economics and Sustainable Development* , Vol.4, No.17,p1, Lafia, Nigeria.
- 4- Hamza, Syed , Khan, , Ejaz,(2014), Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan , *Journal of Applied Environmental and Biological Sciences*, 4(7S)444. [www.textroad.com](http://www.textroad.com)
- 5- Tongurai, Jittima, Vithessonthi, Chaiporn ,( March 2018),The impact of the banking sector on economic structure and growth, *Journal International Review of Financial Analysis*, Volume 56, Japan.
- 6 - Krishnankutty, Raveesh,(2011),Role of banks credit in economic growth : A study with special reference to north India, *The Economic Research Guardian – Vole. 1(2),p60,www.ecrg.ro*

السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي	اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت مليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون دينار بالأسعار الجارية	السنوات
30.43	1135.3	8185.3	1990
28.42	1034.3	8981.4	1991
28.76	1007.8	9539.8	1992
32.23	1503.7	9331.4	1993
32.41	1622.4	9967	1994
32.53	1244.6	10679.3	1995
23.68	1639.7	12180.2	1996
22.02	1684.5	14148.8	1997
24.56	1396.6	12741.3	1998
23.95	1536	14138.2	1999
20.47	2281.2	17349.7	2000
19.61	6688.5	20857.8	2001
17.21	9707.6	28062.9	2002
12.78	9973.9	34164.9	2003
10.34	10682.7	44133.9	2004
7.38	13331.3	60064.6	2005
6.57	14515.6	72841.1	2006
6.2	14860.3	71503.7	2007
7.26	19406.8	90344.6	2008
10.78	21807.4	62689.11	2009
9.34	23946.5	87375	2010
19.69	6333.1	39171.1	2011
10.55	13742.8	100627.2	2012
15.8	17063.9	65994.55	2013
26.94	9535.4	30871.03	2014
37.66	9174.7	20030.28	2015
35.98	7178.2	18846.86	2016
23.03	11068.1	28061.86	2017
16.22	15249.2	37847.39	2018
65.29	14472	37475.64	2019
63.34	14567	37580.5	2020

<https://data.albankaldawli.org>